أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر
دراسة تقيمية للفترة 1990-2017

د. بقاط حنان
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي/ الجزائر
Hanane-beggat@univ-eloued.dz

The impact of the informal economy on employment in Algeria

Evaluation study for the period 1990-2017

Dr. Hanane Beggat
University of Echahid Hamma Lakhdar /Eloued -Algeria

Received:2017 *Accepted:2017* *Published:2017*

ملخص:
تهدف هذه الورقة الى عرض أهم مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي وطرق تقدير حجمه بالإضافة الى دراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر ومكانتها في سوق العمل خلال الفترة 1990 إلى غاية 2017.
ومن خلال الدراسة استخلصنا أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يأخذ حيزا هاما من النشاط الاقتصادي فمن خلال تقديرات الديوان الوطني للاحصائيات و معطيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تراوح حجم الاقتصاد غير الرسمي بين 30٪ الى 50٪ من اجمالي الناتج المحلي ويوفر مناصب شغل هامة تتجاوز 45٪ من اجمالي التشغيل تتوزع هذه المناصب على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة والخدمات و قطاع البناء والاشغال العمومية.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، سوق العمل، التشغيل غير الرسمي.

Abstract:
This paper aims to present the most important concepts of the informal economy And methods of estimating its size and in addition to studying the situation of this phenomenon in Algeria And its position in the job market during the period of 1990 to 2017.
Through the study we concluded that the informal economy in Algeria Takes an important place of economic activity through the National Bureau of Statistics and the Economic and Social Council, The size of the informal economy ranged from 30% to 50% of GDP And provides significant job positions exceeding 45% of total employment, These positions are spread across several sectors Most notably the trade and services sector And construction and public works.
Key Words*: Informal economy, job market, informal employment.*

تمهيد:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي باعتبار أن دائرة أنشطته لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، ولقد تواجد الاقتصاد غير الرسمي في كافة الاقتصاديات منذ القدم إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينات القرن الماضي. بسبب تزايد انتشاره في مختلف اقتصاديات بلدان العالم النامية منها والمتقدمة نتيجة التحولات والتغيرات التي عصفت بالدول من كافة النواحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة للازمة الاقتصادية التي عشتها منذ منتصف الثمانينات إلى نهاية التسعينات، بسبب انخفاض اسعار المحروقات الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اجراء اصلاحات اقتصادية والتي تضمنت عدت اجراءات كخوصصة المؤسسات العمومية و اتباع سياسة مالية تقشفية الذي أثر على سوق العمل من جانبين من جهة اثر على استحداث فرص عمل(جانب الطلب على العمل) ومن جهة اخرى عدم القدرة على الحفاظ على مناصب العمل القديمة بسبب عمليات التسريح الفردي والجماعي للعمال(جانب عرض العمل) وفي ظل هذه الظروف اتسعت رقعة الأنشطة غير الرسمية حيث تجاوز حجم الاقتصاد غير الرسمي 40 ٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2013، أما حجم التشغيل غير الرسمي قدر بحوالي 45,49 ٪ في سنة 2010 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لذلك يمكن القول الاقتصاد غير الرسمي يوفر فرصا هامة للكثير من فئات المجتمع.

وفي هذا السياق نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وما مدى تأثيره على سوق العمل في الجزائر؟

أولا: الاطار النظري للاقتصاد غير الرسمي:

1. **مفاهيم عامة حول الاقتصاد غير الرسمي:**

1.1 تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

يقصد بالاقتصاد غير الرسمي كل النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه. أي كل النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للضرائب والتي لا يتم مراقبتها من قبل الحكومة والتي لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، على عكس النشاط الاقتصادي النظامي أو الرسمي[1].

و يرى الاقتصادي Vito Tanzi أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية، او مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية. او ذلك الجزء من الناتج

القومي الذي لا يتم قياسه في الاحصاءات الرسمية، لعدم اعلانه، أو إقراره باقل من قيمته الحقيقة للسلطات الضريبية، والتي تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.[2]

ويعرف الاقتصاد غير الرسمي حسب تقرير كينيا والذي أعد سنة 1972 والذي قبله مكتب العمل الدولي (BIT) ودعمته منظمة العمل الدولية (OIT) يعتبر كل نشاط ضمن الاقتصاد غير الرسمي إذا توفرت فيه المعايير التالية:[3]

- سهولة دخول السوق.
- استعمال الموارد المحلية الخاصة.
- نشاطات على نطاق صغير.
- التكنولوجيا ذات الكثافة العالية للعمل.
- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.
- الملكية العائلية للمؤسسة.

وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعيCNES بعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه عبارة عن عمليات الانتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الاحصائيات والمحاسبة الوطنية.[4]

2-1 معايير قياس الاقتصاد غير الرسمي:

تختلف معايير قياس الاقتصاد غير الرسمي التي تمكننا من تقدير حجم هذا الاقتصاد وأهم هذه الطرق هي:

1-2-1 طرق التقدير المباشرة:

تقوم هذه الطريقة بحساب القيم التقديرية للدخول الناتجة عن مختلف الأنشطة الفرعية لدولة، والمرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، ثم تجمع هذه القيم الجزئية لتعطي تقديرات حول قيمة الاقتصاد غير الرسمي، وتعتمد هذه الطريقة لجمع المعلومات على طريقتين وهما:

- **<u>طريقة الاستجواب</u>**: حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، أي استخدام ابحاث شاملة على عينات تقوم على ردود أو اجابات تطوعية في شكل استجواب تطرح على العائلات والمؤسسات، ليتم تعميم النتائج القطاعية المتوصل إليها والتي يمكن من خلالها تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، [5] وتضم هذه الطريقة نوعين من التحقيقات:

- تحقيقات الخاصة بالقطاع المنزلي: وتتمثل أساسا في تحقيقات حول اليد العاملة، تحقيقات حول الاستهلاك. وتهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى الى قياس حجم التشغيل والعمالة.[6]
- تحقيقات الخاصة بالمؤسسات: تخص بالأساس انتاج السلع والخدمات كما تقدم عرض تحقيقات حول وضعية اليد العاملة في كل قطاع.

وتعتبر هذه الاساليب غير دقيقة حيث ترتكز دقة هذه التقديرات على مدى استعداد ورغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان.

- **<u>المراقبة الجبائية:</u>**[7] يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي على على أساس الجهود التي تبذلها الادارات الضريبية لكشف الدخول التي يتم الافصاح عنها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الاقرارات. ويفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية بالكشف عن مصادر دخله، ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع، ثم اخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق والمراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي.

ويتميز هذا الاسلوب في أنه يعطي تقريبا دقيقا لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين.

2-2-1 طرق التقدير غير مباشرة:

وتسمى أيضا بطريقة المؤشرات كونها تعتمد على مؤشرات اقتصادية عديدة وتسمح بتقييم أهمية الأنشطة المخفية مستعملة بذلك مؤشرات نقدية، ضريبية أو محاسبية:

- إحصاءات الحسابات القومية: ويسمى أيضا بأسلوب الفروق المكشوفة ويتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس الفروق بين إحصاءات الدخل والانفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.[8]
- منهجية سوق العمل: تستعمل هذه المنهجية طريقة المقارنة بين مجموعة من المعطيات القائمة حول التشغيل والمستخرجة من التحقيقات حول الأسر، المؤسسات .... الخ، وتقوم هذه الطريقة أساسا على: تقييم المخزون الإجمالي للشغل وتقييم التشغيل غير المنتظم والذي يطابق نشاطات الاقتصاد غير الرسمي. والفارق من حيث مناصب الشغل بين المصدرين يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام، انطلاقا من فرضيات حول النسب الانتاجية الظاهرة للعمل حسب الفرع.[9]

- المقاربات النقدية: ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة، وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتي يمكن اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع اخرى.[10]

ومنه يمكن قياس حجم المبادلات الموازية في الاقتصاد بدراسة حركة وطبيعة التداول النقدي عن طريق:[11]

- فائض الأوراق النقدية بالنسبة لاحتياجات التداول في الاقتصاد الرسمي، أو بمعنى اخر اجراء مقارنة بين الاحتياجات من النقود الضرورية من طرف تداول الانتاج بقيمته الحقيقية والمبلغ الحقيقي للنقود المتداولة مما يمكننا من تقدير الفائض من النقد المتداول.
- نسبة النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب: تحول الزيادة في هذه النسبة الى معاملات من خلال استخدام سرعة تداول النقود المقدرة في الاقتصاد الرسمي، وذلك وصولا لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: سوق العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

1. مفهوم سوق العمل:

يعتبر سوق العمل من أهم الأسواق في اقتصاد أي دولة باعتباره العصب الحساس للعملية الإنتاجية لما ينتج عنه من سلع وخدمات تحدد مستوى الناتج الوطني. ويعتبر سوق العمل هو السوق الذي تباع وتشترى فيه خدمات العمل، أي يتم فيه التفاعل بين العرض والطلب الخاص بسلعة العمل مقابل ثمن محدد وهو الأجر، ولسوق العمل أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة كونه يشتمل على أحد أهم عناصر الإنتاج وهي عنصر العمل.

وبصفة عامة نستطيع القول أن سوق العمل يكمن دوره في توجيه الأشخاص ورؤوس الأموال إلى الجهات والأمكنة الأكثر فعالية بالنسبة لكل فرد وبالنسبة لمجموع الاقتصاد الوطني، أي توجيه الموارد النادرة من عمل ورأس المال من الجهات التي يكونون فيها أقل انتاجية إلى الأمكنة التي يكونون فيها أكثر انتاجية أو يكون منتوج عملهم ذو قيمة أكبر وبذلك إذا تغيرت احتياجات ورغبات المجتمع فإن توزيع العمال على مختلف الاستخدامات يتغير تبعا لذلك.

2. تعريف سوق العمل غير الرسمي:

شهد مفهوم العمل غير الرسمي مداولات طويلة ومختلفة، ونظمت العديد من المؤتمرات العالمية والاقليمية التي ناقشت مفهومه ونطاقه، وقد عرف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصاءات العمل، الذي عقد في جنيف للمكتب الدولي للعمل في سنة 2003، العمل الغير رسمي بأنه "عدد الوظائف غير المنظمة التي تكون ضمن القطاع غير الرسمي، أو ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، أو ضمن قطاع الأسر المعيشية في فترة زمنية محددة".

وبرغم من أنه لا يوجد تعريف دولي متفق عليه لهذا القطاع، وليس هناك حد فاصل بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، إلا أن هناك عددا من المعايير المستخدمة عالميا لتحديد المنشآت العاملة في هذا القطاع، كما أن للعاملين في هذا القطاع خصائص يجمع على بعضها العديد من الجهات الدولية مثل المكتب الدولي للعمل، كعدد العاملين في المنشأة، وغياب صفة الحماية القانونية للعاملين في هذا القطاع، وعدم توفير تأمينات العمل.[12]

ولقد ترك المكتب الدولي للعمل مساحة من المرونة لمختلف الدول لتحديد نطاق المفهوم بناءا على خصوصيتها وإمكانية إتاحة البيانات الخاصة بها. وقد قامت الكثير من الدول بتبني مفهوم للعمل غير الرسمي، يحدد نطاقه بجميع الوظائف ضمن القطاع غير الرسمي، إضافة إلى الوظائف غير الرسمية ضمن مختلف قطاعات الاقتصاد، ما يجعل مفهوم العمل غير الرسمي يرصد بصورة أساسية الوظائف غير المحمية" العمل غير المحمي".[13]

وقد عرف الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر سوق العمل غير الرسمي على أنه مجموعة الأفراد رجالا كانوا أو نساء، الذين يمارسون عملا إما داخل إطار البيت أو في مؤسسة غير شرعية أو نشاط تجاري في السوق السوداء، ويستفيدون من هذه النشاطات بحيث تسمح لهم بالحصول على عوائد وغالبا ما تكون العلاقة التي تربط العامل بالمستخدم وفق عقد عرفي وهذه الحالة تجعل من العامل أو الأجير يأخذ صفة الموظف الخفي.[14]

3. التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي:

يعرف المكتب الدولي للعمل التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به الافراد في ظل ارتفاع البطالة والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمال لتحقيق جملة من المزايا لاسيما فيما يتعلق بتوليد الدخل، ومن أهم الأسباب المساعدة على مزاولة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي هو انخفاض متطلبات هذه الأنشطة من التعليم والمهارات ورأس المال.[15]

ثالثا: مكانة التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

1. تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

بدأ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات في البنية التحتية للاقتصاد والتي كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالحكومة الجزائرية للتوجه الى القيام بجملة من الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي الاقتصاد غير الرسمي، الذي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد.[16]

ولهذا يمكن تقسييم تطور الاقتصاد غير الرسمي الى مرحلتين أساسيتين الأولى متعلقة بفترة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والثانية متعلقة بفترة ما بعد تطبيق هذه الاصلاحات.

1. 1 مرحلة بروز الاقتصاد غير الرسمي 1990-1997:

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية منذ منتصف الثمانينات بعد أزمة انهيار اسعار البترول، التي أدت الى حدوث اضطرابات مالية اقتصادية وسياسية انجر عنها القيام بعدة اصلاحات تهدف إلى إقامة استراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة.

وعند بداية التسعينيات توسع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع فتح المجال لإرساء قواعد اقتصاد السوق والمتمثلة في إعادة التوازن للموازنات المالية، الداخلية والخارجية وأهمها برنامج التعديل الهيكلي والذي جاء في طياته إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد كتأشيرة أولى للمرور لاقتصاد السوق، فتميزت عشرية التسعينيات بأحداث وإجراءات غذت انتشار الاقتصاد غير الرسمي في ظل سياسة اقتصادية أثبتت فشلها في الفترة سابقة :[17]

- كبح ونقص الاستثمارات العمومية أدى إلى تأخير الأنشطة الاقتصادية وهو الأمر الذي ينعكس أساسا على سوق العمل.
- إعادة هيكلة كل من قطاع الزراعة والصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية كان له الأثر الأكبر على اتساع القطاع الخاص، وفتح مؤسسات خاصة أدى إلى إعادة النظر في علاقات العمل، ومن ثم مرونة شديدة في سوق العمل.
- سياسة التخلي عن الاستثمار (désinvestissement) أدت إلى تقليص مناصب الشغل خاصة الشغل الدائم ودفعت الشباب القادم إلى سوق العمل إلى البحث عن فرص بديلة ثانية.
- تخفيض قيمة العملة وتحرير الاسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات، ما أدى الى ارتفاع هائل لإسعار مختلف السلع والخدمات مع بقاء الاجور ثابتة.[18]
- تحرير التجارة الخارجية وما انجر عنه من تطور عمليات التهريب التي يقوم بها جماعات عابرة للحدود و التي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع، عن طريق تفادي قوانين الدولة.[19]
- حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة. ما أدى إلى تسريح كبير للعمال إضافة الى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال العقدين السابقين

كل هذا وذاك أدت الى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة إضافة الى انخفاض مستويات الدخل الفردي كلها أسباب أدت الى ارتفاع مستويات البطالة في الجزائر التي تعتبر أهم أسباب فقر السكان وبصفة تلازمية مصدرا حقيقيا للتشغيل غير الرسمي.

كل هذه العوامل وغيرها أدت الى تدهور المستوى المعيشي وعدم كفاية الدخل الفردي لتلبية الحاجات اليومية، وهذا الأخير أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى توجه لتشغيل غير الشرعي وممارسة الأعمال غير الشرعية في السوق الموازية من أجل الحصول على دخل.

ولقد تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بوضعية تلخصت في:

- ارتفاع معدل البطالة نتيجة ضياع مناصب عمل القطاع العام.
- ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات نتيجة رفع الدعم عنها.
- انخفاض الدخل المتاح للعائلات.
- انتقال شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة.

وكنتيجة لهذه الأوضاع تطور عدد النساء العاملات بالبيوت، النساء العاملات لنصف الوقت، إقدام الأطفال القصر إلى السوق دون مراعاة قواعد العمل المنصوص عليها قانونيا، عمل الفئات المتقدمة في السن، والعمال الذين أحيلوا إلى التقاعد المسبق وكذا العمال المسرحين لأسباب اقتصادية.

وعليه يمكن القول أن هذه المؤشرات مهدت الأرضية لإنتشار الاقتصاد غير الرسمي، ويوضح الجدول الموالي تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة.

الجدول رقم (1): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر(1988 -1995).

الوحدة:٪

السنة	1988	1990	1995
القطاع غير الرسمي	19,5	25,4	26,4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للاحصاء.

1. 2 مرحلة استفحال الاقتصاد غير الرسمي 1998- 2017.

تمكنت الجزائر في هذه المرحلة بتحقيق استقرار اقتصادي كلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وبالتالي الخروج من أزمتها المالية، وتميزت الأوضاع الاقتصادية الكلية بما يلي:

- اعادة التوازن للموازنات المالية الكبرى وتسجيل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي يفوق ارتفاع معدل نمو السكاني.
- تحكم ملحوظ في معدل التضخم.

- تحسن مداخيل العائلات وتحسن مستوى الاستهلاك بسبب مراجعة نظام الأجور.
- ارتفاع حقيقي لدخل المتاح يقدر بـ 20 ٪ في الفترة الممتدة بين 1995 و 2000.

بالرغم من تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني لم يتراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي بل بالعكس أصبح أنشط مما كان عليه في الفترة السابقة، ويعود السبب في ذلك الى عدة عوامل منها تحرر الاقتصاد على العالم الخارجي، تسليم حركية الاقتصاد للقطاع الخاص، انسحاب الدولة عن الحياة الاقتصادية، كل هذه العوامل مجتمعة ترشح انشار الأنشطة غير الرسمية. ويوضح الجدول الموالي تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة (1998 - 2017):

الجدول رقم (2): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر للفترة (1998 -2017).

الوحدة:٪

السنة	1998	2003	2006	2008	2012	2017/2013
النسبة	32,95	35,6	34,4	32,2	45	50- 40

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للاحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الاجمالي حيث قدر بـ 32,9 ٪ سنة 1998 و 38,4 ٪ سنة 2005 وتوضح هذه النسب الحجم المعتبر لهذا القطاع.

وحسب ما أعلنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الفترة الممتدة من 2013 الى 2015 تراوح حجمه بين 40% و 50 % من الناتج الداخلي الخام أي يمثل 100 مليار دولار الى 130 مليار دولار وتدل هذه الارقام على حجم الأنشطة غير المصرح بها والتي تفلت من الضريبة والتشريعات.

وقد قدر البنك المركزي في مطلع سنة 2018 ان الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي ما بين 2500 و3000 مليار دينار جزائري، مذكرا بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قوامها ما بين 1500 و2000 مليار دينار جزائري هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين بما فيهم الأسر.[20]

وأشارت دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات، أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل 17 ٪ من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، ويعود السبب الرئيسي لاتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى تراجع إجراءات حماية السوق، وتراجع الرسوم الجمركية، التي عرفت الإلغاء التام على بعض المنتجات، فضلا عن إلغاء القيمة الإدارية والحقوق الإضافية المؤقتة منذ 2001، مما تسبب في تدمير شبه كلي للنسيج الصناعي الوطني العمومي والخاص، حيث سجل القطاع الصناعي الوطني نسبة نمو سلبية قدرت بـ2.2 % خلال السنوات الخمس الأخيرة، نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للاقتصاد غير الرسمي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق الموازية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب

"الفوترة"، وبالتالي تبخر ضريبة القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع و"التصريح الجبائي"، وهو ما يمكن القضاء عليه في حال التطبيق الجيد للقانون 05 ـ 01 الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وخاصة المادة 6 منه، التي تلزم جميع الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص في اعتماد وسائل الدفع المعرفة قانونا في تسوية جميع العمليات التي تفوق قيمتها 50 مليون سنتيم، بداية من 31 مارس 2011 .

2. تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

بدأت ماهية العمل غير الرسمي تظهر في الساحة الاقتصادية الجزائرية مع بداية الأزمة الاقتصادية التي تزامنت مع الانخفاض الحاد في أسعار المواد الطاقوية، ورغم أن الظاهرة موجودة حتى قبل بداية الأزمة إلا أنها لم تحظى بالدراسات اللازمة والوافية ذلك لكون أن مجرد الحديث عن العمل غير الرسمي يعتبر بمثابة الاعتراف بعدم نجاعة وفعالية القطاع الرسمي، وهو الأمر الذي دفع بالمفكر الاقتصادي الجزائري "أحمد هني" بالقول بأن الدولة لا ترى هذه النشاطات أو لا تريد رؤيتها.[21]

وحسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات يستقطب القطاع غير الرسمي في الجزائر أرباب العمل والأفراد نظرا للتطور الكبير الذي شهده هذا الأخير من خلال مساهمة عوائده التي فاقت 18% من مداخيل الأسر الجزائرية المنتجة وما يعادل 13% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويستحوذ القطاع غير الرسمي في الجزائر على ما يفوق 50 % من اجمالي الكتلة النقدية المتداولة نتيجة للسيولة العالية التي تتطلبها تسوية مختلف المعاملات.[22]

ولقد تطور التشغيل غير الرسمي بصورة سريعة لأن السوق الرسمية لم تتمكن من امتصاص الزيادة في عارضين العمل رغم محاولة تعديل سوق العمل ضمن السياسات التشغيلية التي تدخل في إطار التكفل بالشباب الذين لم يجدوا مناصب عمل في السوق المهيكلة. وأشارت الإحصائيات إلى أن سنة 2003 أكثر من 1300000 شخص تحصلوا على دخل من هذا القطاع، حيث ساهم هذا الاقتصاد في نفس السنة بالامتصاص 17.2% من البطالة حسب إحصائيات CNES.[23]

وحسب تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات ان السوق الموازية كانت سنة 2001 تشغل 1.6 مليون شخص قبل ان يرتفع هذا الرقم إلى حوالي 4 مليون شخص سنة 2012 هؤلاء الشغالين المفقرين الذين لا حقوق لهم ولا حماية اجتماعية يخضعون لظروف عمل غير ملائمة بالمرة. بالنسبة لخبراء هذا الوسط فإن المؤسسات غير المهيكلة تدار بشكل سيء ولها إنتاجية ضعيفة في أغلب الأحيان.[24]

حسب الديوان الوطني للإحصائيات استمر تزايد حجم التشغيل غير الرسمي ففي سنة 2017 اصبح هناك أكثر من 6,2 مليون شخص غير منخرط في منظومة الضمان الاجتماعي، مقابل 4,7 مليون شخص فقط يتمتعون بالتغطية، وهذا ما يعطي نسبة عدم انخراط تقارب 57 ٪من العاملين الذين يصنفون إذا في الاقتصاد غير الرسمي.

وتتوزع هذه العمالة (تعادل 46 ٪ من اليد العاملة الاجمالية خارج قطاع الفلاحة) حسب النشاط اقتصادي كما يلي: قطاع التجارة والخدمات بنسبة 45.3 ٪ و البناء و الاشغال العمومية 37 ٪ و النشاطات الصناعية 17.7٪ .[25]

أما توزيع العاملين في القطاع غير الرسمي من حيث السن نجد أن 20٪ تتراوح أعمارهم بين 15 -24 سنة و 25 ٪ تتراوح أعمارهم بين 25 -29 سنة، أي أن 45 ٪ من العاملين في القطاع غير الرسمي ينتمون للفئة العمرية 15 -29 سنة، ويعني هذا أن تقريبا نصف العمالة في القطاع غير الرسمي هم من فئة الشباب الذي لم تتجاوز أعمارهم 30 سنة. ويعكس لنا هذا المشاكل التي تواجه الشباب للدخول إلى سوق العمل الرسمي. ومن حيث التعليم والتكوين والتأهيل فإن هذا القطاع يضم شريحة معتبرة من المجتمع أقل تعلما حيث نجد أن 79,8 % من هذه الفئة لا يتجاوز تعليمها الدور المتوسط.[26]

وقد كشفت التحقيقات ان العمل غير الرسمي لم يعد مقتصرا على المهن الثانوية البسيطة بل امتد الى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا، حيث يعمل 18٪ من أطباء الأسنان في السوق الموازية، 16٪ من المهندسين المعماريين و 15٪ من المهندسين في الاعلام الآلي، و14٪ من المحامين، و9٪ من الخبراء المحاسبين، 5٪ من الأساتذة، 4٪ من المختصين في الصحة.

ويبين الجدول التالي تطور العمل غير الرسمي في الفترة 1992 - 2017.

الجدول رقم (1): تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر.

الوحدة: بالآلاف

البيان / السنة	1992	1997	1999	2001	2003	2005	2010	2017
العمل الرسمي	3129	2443	2802	3269	4023	3912	4679	4216
العمل غير الرسمي	688	1132	911	1648	1249	2752	3921	5541
المجموع	3817	3575	3713	4917	5272	6664	8600	9757
٪ العمل غير الرسمي	18.02	31.66	24.53	33.51	23.69	41.29	45.59	56.8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور العمل غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه رغم افتقاره للحماية الاجتماعية ويرجع هذا لسهولة الولوج فيه والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فقد انتقلت العمالة من 688000 عامل سنة 1992 إلى 1648000 عامل سنة 2001 أي زيادة تقدر ب960000 عامل خلال 9 سنوات وبنسبة نمو تقدر بحوالي 16٪ ومنذ بداية الألفية الثالثة إلى غاية 2017 انتقلت العمالة غير الرسمية من 1648000 عامل الى

5541000 عامل اي زيادة تقدر ب 3893000 عامل خلال 16 سنة وبنسبة زيادة تقدر ب 2,5 ٪ ليصبح عدد الأفراد الذين ينتمون للاقتصاد غير الرسمي أكثر من ثمانية أضعاف خلال 25 سنة في حين أن العمالة في القطاع الرسمي زيادته لم تتعدى الضعف خلال نفس الفترة. ولعل هذا الاتساع الكبير للعمل غير الرسمي هو ما يفسر تراجع نسبة البطالة في الجزائر من 29,7 ٪ في سنة 2000 الى 13,5٪ سنة 2017، أي أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبا الى جنب مع تنامي الاقتصاد غير الرسمي.

خلاصة:

نلخص فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

- تعتبر الجزائر من البلدان التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل (يصل الى 50٪ من الناتج المحلي) كما يساهم في التشغيل بنسب كبيرة تجاوزت 45 ٪ من اجمالي التشغيل في السنوات الاخيرة.

- على الرغم من المجهودات والمحاولات المبذولة من أجل القضاء على الاقتصاد غير الرسمي إلا أن هذه الظاهر لا تزال منتشرة بكثرة لذلك يبدو أنه لا يمكن مقاومة توسع القطاع غير الرسمي، الذي يتم التنديد به منذ عقود بطريقة غير مجدية بالمرة. كما أن التدابير الإدارية التي يعلن عنها بصفة دورية للإحاطة أولاً بهذا القطاع ثم لاستيعابه، وكأنها ضربات سيف في الماء.

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ملجأ للشباب البطال نظرا لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب عمل دائمة بهدف التقليل من البطالة.

من خلال ما سبق نقدم التوصيات التالية:

- تحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في ظل الاقتصاد الرسمي وترك الاقتصاد غير الرسمي و ذلك من خلال تبسيط و تسهيل اجراءات تأسيس المقاولات المصغرة والصغيرة وفي ذات الوقت تشديد الرقابة على أنشطتها ل لكي لا تتحول إلى أنشطة الاقتصاد غير الملاحظ.

- تحسين اداء وطرق سير سوق العمل من خلال التقريب أكثر بين عارضي وطالبي العمل، وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل، و بذل مجهود أكبر لترقية الاستثمارات المولدة للعمل وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي والمشاريع المستثمرة في قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية ، وتعزيز هذه الوكالات بأخرى جديدة ومكاتب عمل فرعية في المناطق النائية لإيصال المعلومات للبطالين وتعزيز كل هذه الوكالات بوسائل عمل حديثة تسمح لها بجمع قاعدة معلوماتية تفعل السياسة التشغيلية بالإضافة إلى تدعيم هذه الوكالات بيد عاملة متخصصة كفؤة ذات دراية كافية لخصوصيات سوق العمل لإعداد تقارير دورية على التشغيل في الجزائر، كل هذا من أجل دمج التشغيل غير الرسمي في سوق العمل الرسمي.

- الاجتهاد أكثر في زيادة ادماج الاقتصاد غير الملاحظ في نظام الحسابات الاقتصادية الوطنية.
- الحد من البيروقراطية وتقليل المستندات والاوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية وتبسيط الاجراءات وتخفيض تكاليف التسجيل خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الامكانيات المحاسبية المحدودة والتي قد تكون سببا للتهرب من التسجيل.

الهوامش والإحالات:

1- https://ar.wikipedia.org/wiki/□

2- عاطف وليم اندراوس" **الاقتصاد الظلي، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة**" مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص13،15.

3- Bruno. Lautier "L'economie informelle dans le tiers monde" Edition, La Découverte, Paris, 2004, p 13

4- CNES "Secteur informel: enjeux et défis" 2004, p13.

5- بورعدة حورية "**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**" مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014، ص 41.

6- Nacer Eddine Hammouda, **Secteur et emploi informel en Algérie**, CREAD, Alger, p6.

7- بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 41

8- بن قيدة مروان "**التشغيل غير الرسمي في الجزائر اشكالية تنظيمه**" مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11 المجلد 2، 2014، خميس مليانة الجزائر، ص 159

9- قارة ملاك "**اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس، والسنغال**" أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطسنة، الجزائر، 2010/2009، ص48

10- بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص46

11- محمد زعلاني" **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى – بحث في الاسباب والاثار)**" مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد العاشر ديسمبر 2011، ص 201.

12- نادر مريان، ممدوح السلامات، خميس ردار "**دليل مؤشرات سوق العمل**" مركز المنارة، دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية لهاشمية، ماي 2006، ص 22.

13- دحماني محمد دريوش، " **اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص54.

14- عزوز علي وبوزيان عبد الباسط " **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر** "مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي، 20 - 21 نوفمبر 2007، المركز الجامعي بسعيدة، الجزائر.

15- التقرير الخامس للمكتب الدولي للعمل، "**الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم**"، الدورة 104، سنة 2014، جنيف، ص 3.

16- قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 119.

17- قصاب سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 262.

18- بن دعيدة عبد الله "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

19- Fergani Meriem "Le programme d'ajustement structurel en Algérie", Revue l'économie N°34, juin 1996, p24.

20- عزوز علي" **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي الموازي في الجزائر** " مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ال عدد14، جوان 2015، الشلف، الجزائر، ص13.

21- ياسين تملالي "**الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء**" أطلع عليه يوم 31 جويلية 2018. http://assafirarabi.com

22- دحماني رضا وبن ربيحة محمد"**سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر**"مداخلة في يوم دراسي لطلبة الدكتوراه حول تحولات سوق العمل في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3. ص 12.

23- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "**الاقتصاد غير الرسمي: حقائق وأوهام**" الجزائر، 2004 ص33.

24- عمر بن درة "**الاقتصاد غير المهيكل في الجزائر وخصخصة الدولة**" أطلع عليه يوم: 8 أوت 2018 http://assafirarabi.com/ar

25- http://elhiwardz.com/national/77600/ أطلع عليه يوم 12 أوت 2018

26- دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 207.